الأمم المتحدة

A/C.3/58/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
5 March 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر بنيويورك، يوم الثلاثاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيدة لوندونيو (نائبة الرئيس) ..... (كولومبيا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-55613 (A)

في غياب السيد بيلنغا – إيبوتو (الكاميرون)، ترأست السيدة لوندونيو (كولومبيا)، نائبة الرئيس، الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

مشروع قرار بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (A/C.3/58/L.9)

١ - **السيدة ليتون** (شيلي): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه، فقالت إن هدفه هو تشجيع الدول على تنفيذ التعهدات التي أعلنت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كما وردت في إعلان كوبنهاغن وبرنامج العمل. ويقوم مشروع القرار على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/58/172).

٢ - وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، بنغلاديش، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الرأس الأخضر، السنغال، سيراليون، الصين، غواتيمالا، الفلبين، قطر، الكاميرون، كينيا.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

مشروع قرار عن دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية (A/C.3/58/L.7)

٣ - **السيد غانسوخ** (منغوليا): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إنه يتضمن عنصرين جديدين. فالفقرة ٢ توجه اهتمام الدول الأعضاء إلى التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والداعية إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتهيئة بيئة ملائمة لدعم تطور التعاونيات؛ والفقرة ٩ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يركز على دور التعاونيات في القضاء على الفقر.

٤ - وهناك تغيير طفيف يجب إدراجه في النص. فقد اقترحت كندا إضافة عبارة ''وتنفيذ'' بعد لفظة ''سنّ'' في الفقرة ٥ (ج).

٥ - وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: بنما، بنن، السنغال، السودان، سيراليون، كوت ديفوار، ميانمار، نيجيريا، الهند.

مشروع قرار عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين: نحو بناء مجتمع للجميع في القرن الحادي والعشرين (A/C.3/58/L.8)

٦ - **السيدة غارسيا** (الفلبين): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه، فقالت إنه يتميز عن القرارات السابقة باحتوائه على السمات البارزة لقرارات الأمم المتحدة واجتماعاتها، مع التشديد على أن مسألة الوصول لا تزال تحتاج إلى معالجة.

٧ - وقد أُدخلت عدة تنقيحات على الوثيقة. فالفقرة السابعة من الديباجة تحذف؛ وعبارة ''بما في ذلك الصعيد المجتمعي'' تحذف من الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة؛ ويكون نص الفقرة السابعة عشرة من الديباجة كما يلي: ''وإذ تسلم بالحاجة إلى تحسين نوعية حياة المعوقين في العالم أجمع، من خلال التحسن في إدراك قضايا الإعاقة ومراعاتها، وفي احترام التمتع التام للمعوقين بجميع حقوق الإنسان''.

٨ - وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: إثيوبيا، الأرجنتين، بوركينا فاسو، سيراليون، فنزويلا.

مشروع قرار عن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب (A/C.3/58/L.11)

٩ - **السيدة فاي** (السنغال): عرضت مشروع القرار باسم مقدميه، فقالت إنه يؤكد من جديد مجالات الأولوية العشرة المحددة في برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها.

١٠ - وقد أعربت البلدان التالية عن رغبتها في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار: الأرجنتين، إسبانيا، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بنن، بولندا، تركيا، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، سلوفينيا، السويد، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، فنزويلا، فنلندا، الكاميرون، كرواتيا، كوستاريكا، الكونغو، كينيا، لكسمبرغ، مالي، مدغشقر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، هنغاريا، هولندا، اليابان.

البند ١٠٧ من جدول الأعمال: متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

مشروع قرار عن متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (A/C.3/58/L.10)

١١ - **السيد قادري** (المغرب): عرض مشروع القرار باسم مقدميه، فقال إنه يأمل أن تفضي المشاورات غير الرسمية الجارية الآن بشأن النص إلى توافق للآراء.

البند ١٠٨ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/58/3، A/58/87-E/2003/82، A/58/125، A/58/131-S/2003/703، A/58/165، 222، 223؛ A/C.3/58/L.3، L.4، L.5، L.6)

البند ١٠٩ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/58/3، A/58/124، A/58/131-S/2003/703، A/58/253)

١٢ - **السيد باريغا** (ليختنشتاين): قال إن العام الماضي كان حافلا بالنشاط في عمل الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وتستعد حكومته للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي اعتمدت مؤخرا، وتدرس بعناية اتفاقية الأمم المتحدة المقترحة لمكافحة الفساد، التي تتناول مسائل تهم القطاع المالي في بلده.

١٣ - ورحب بإصلاح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخصوصا تدعيم فرع منع الإرهاب، وتوثق العلاقات بين المكتب ولجنة مكافحة الإرهاب في المجال الحيوي للمساعدة التقنية. ويجب ألا تقتصر هذه المساعدة على المعاونة في الاستعداد للتصديق على الصكوك الدولية ووضع مشاريع للقوانين، بل أن تكون مدعومة بعمل محدد، كالذي تقوم به حكومته لحماية القطاع المالي في بلده من أي نوع من النشاط الإجرامي. وحكومته ملتزمة بتعزيز تعاونها مع المكتب، وخصوصا من خلال الإسهام بالخبرة في مكافحة تمويل الإرهاب، وتوفير الدعم لبرامج معينة للمساعدة، ومنها برنامج موضوع لتعزيز منع الجريمة في أوروبا الوسطى والشرقية. ورحب بنتائج الدورة الثانية عشرة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، وباختيار مواضيع لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والفساد والجرائم المالية.

١٤ - وفيما له صلة بمكافحة المخدرات، من الواضح أن التعاون الدولي بحاجة إلى تعزيز، ليس فقط للحد من عرض المخدرات غير المشروعة، بل أيضا للحد من الطلب. وتحاول حكومته بنشاط خفض الطلب على المخدرات المشروعة وغير المشروعة معا، اعتقادا منها أن تجريم وتهميش مستعملي المخدرات لا يمكن تفاديه إلا بوجود هياكل اجتماعية ملائمة ووحدات أسرية عاملة، وبتوفير فرص كافية للتعليم والعمل، في جو من التسامح والاحترام المتبادل. على أن هذا العمل على الصعيد الوطني يحتاج إلى تعاون دولي يكمله.

١٥ - **السيد مركادو** (الفلبين): قال إن الجريمة العابرة للحدود الوطنية تقوض النظم السياسية والاقتصادية والنسيج الاجتماعي في العديد من البلدان، وستكون قضية محدِّدة لصانعي السياسة في القرن الحادي والعشرين. ورحب بالتوسع في أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في المجالات التي تهم الدول الأعضاء إلى أقصى حد، وأشار إلى أن البرنامج التجريبي الناجح للفلبين، المنفذ في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر، سيكون بلا شك مفيدا في توجيه جهود بلده مستقبلا لمكافحة الاتجار. على أن المساعدة التقنية ليست سوى خطوة واحدة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية: فلا بد للحكومات أيضا من اتخاذ تدابير تشريعية وغيرها. وفي هذا الشأن، سنت الفلبين قانونا صارما جديدا لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واثنين من بروتوكولاتها.

١٦ - ومما يبرهن على عزم حكومته على معالجة مشكلة المخدرات غير المشروعة إصدار القانون الشامل للمخدرات الخطيرة في عام ٢٠٠٢، وإنشاء الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات، والمبادرة الرئاسية بتشكيل فرقة عمل متعددة الوكالات لمساعدة هذه الوكالة في القضاء على أماكن توزيع المخدرات غير المشروعة. وقد صادرت الوكالة، في العام الأول من عملها، كميات ضخمة من المخدرات، كما أن عدد المتاجرين بالمخدرات الذين جرى اعتقالهم زاد كثيرا؛ ومن المرتقب أن تعطي الوكالة نتائج أفضل، بالاشتراك مع قوة العمل. غير أن نجاح الحملة ضد الجريمة العابرة للحدود الوطنية يتوقف على الجهود المنسقة والمتكاملة للدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

١٧ - **السيدة أوتيتي** (أوغندا):قالت إن المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة شدد، في بيانه الاستهلالي، على الحاجة الملحة إلى التعاون الدولي في مكافحة الجريمة، وإن دعوة الأمين العام إلى العمل، في جملة أمور، على دعم معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا لم يكن هذا أوانها مثلما هو الآن. إن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وغير ذلك من العمل في مجال الفساد ومنع الجريمة والعدالة الجنائية دليل واضح على حاجة المجتمع الدولي إلى العمل معا إذا أريد تحقيق تقدم في التعامل مع هذه المشاكل.

١٨ - لقد تسبب الإرهاب في معاناة غير محدودة في شرق أفريقيا، وكذلك في العديد من المناطق الأخرى في العالم. ولذلك اتخذت جماعة شرق أفريقيا عددا من الإجراءات لمكافحة الجريمة، بما فيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وستعمل مع الأمم المتحدة على تعزيز الرد الدولي على الجريمة بوجه عام. ودعت المتكلمة المجتمع الدولي إلى مساعدة أوغندا في وضع نهاية لما تمارسه الجماعات الإرهابية من ترويع في أجزاء عديدة من البلد.

١٩ - وتعالج حكومتها الجريمة والفساد من خلال سياسات الحكم الرشيد واللامركزية، وإن كانت لا تزال تواجه عقبات كبيرة وتحتاج إلى مساعدة للتغلب عليها. وهناك

حاجة إلى إجراءات لاجتثاث الفقر وتخفيف أثر مشكلة الديون؛ وتحتاج أقل البلدان نموا إلى مساعدة لتتمكن من المشاركة في الاجتماعات التحضيرية التي تسبق وضع مشاريع الصكوك القانونية الدولية؛ ويحتاج موظفو البلدان النامية إلى تدريب في مجال إنفاذ القوانين، كما أن برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بحاجة إلى توسيع نطاق أنشطته في مجال المساعدة التقنية لتشمل مزيدا من البلدان. وقالت إنها لا تعتبر الجريمة انتهاكا لحقوق الإنسان فقط، بل أيضا عقبة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: فلا بد من تحطيم حلقات السلسلة التي تربط الجريمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

٢٠ - **السيد كومبرباتش ميغين** (كوبا): قال إن الجريمة المنظمة الدولية بلغت أبعادا يستحيل معها على أي بلد أن يعالجها بمفرده. إذ يستفيد المجرمون الدوليون استفادة كاملة من تكنولوجيات المعلومات الجديدة، والتحسينات في مجال النقل، وتحرير الأسواق المالية، وغير ذلك من العوامل، للتوسع في الاتجار بالنساء والفتيات بهدف الاستغلال الجنسي وتهريب الأسلحة والمخدرات. وفي الوقت ذاته يستمر ازدهار غسل الأموال والإرهاب. إن التعاون الدولي لدعم الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة هذه الجرائم يجب أن يقوم على أساس التقيد الصارم بالقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

٢١ - ورحب في هذا الشأن ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانتهاء المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الذي يضع الفروق الوطنية في الاعتبار والذي يجب أن يكمل الإجراءات الوطنية لا أن يبطلها. ومن أهم حسنات الاتفاقية الأخيرة إقرارها بأن الفساد لا يعتبر مجرد مشكلة داخل الحكومات، بل إنه أيضا يؤثر في القطاع الخاص والأنشطة السياسية، مثل تمويل الحملات. وقد دلّت فضائح الشركات في البلدان المتقدمة مؤخرا على مدى أهمية مكافحة الفساد بالنسبة إلى اقتصاد البلد. والواقع أن أخطر مشاكل الفساد في الأعوام الأخيرة تورطت فيها المصارف في البلدان المتقدمة، إذ استفادت من الأموال المودعة لديها في التواطؤ الفعلي في الفساد الحادث في العالم النامي.

٢٢ - وإذا كان وضع مشاريع لصكوك دولية خطوة ضرورية في مكافحة الجريمة المنظمة، فإنه لا يحق لأي بلد أن يفرض رغباته أو آراءه على البلدان الأخرى في أثناء التفاوض على المشروع. وليس من المقبول أن تتهم الولايات المتحدة كوبا بأنها لا تعمل على وقف الاتجار غير المشروع بالأشخاص، في حين أنها تسمح لعشرات الآلاف من النساء والأطفال بعبور حدودها ليتعرضوا للاستغلال بأحط طريقة ممكنة، وأنها هي نفسها موطن لملايين من المهاجرين غير الشرعيين الذين يعيشون في ظروف تعيسة، وأنها، علاوة على ذلك، تطبق قانون إصلاح كوبا، وهو قانون تمييزي، على الكوبيين الذين يدخلون الولايات المتحدة بطريقة غير مشروعة، وبذلك تحرض الكوبيين على تعريض حياتهم للخطر عند مغادرة البلد. ويضاف إلى ذلك أن حكومة الولايات المتحدة رفضت ثلاثة اتفاقات اقترحتها كوبا بشأن معالجة الاتجار غير المشروع بالأشخاص، والتعاون في مكافحة الإرهاب، والعمل معا على مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٢٣ - ومع ذلك، وعلى الرغم من المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحظر التجاري المفروض على كوبا، فإنها — وهي التي يكاد الفساد يكون غير موجود فيها — ذات سجل رائع في معالجة جرائم من قبيل غسل الأموال، والقرصنة في مجال المعلومات أو التكنولوجيا، وتهريب الأسلحة، والاتجار بالمخدرات، وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة، بفضل التزامها بخدمة الجمهور بالمعنى الصحيح، وهو ما يعني ضمنا الحكم بنزاهة وكفاءة وشفافية ومسؤولية. وقال إن عضوية

بلده القادمة في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية ستكون فرصة له للبرهنة على إرادته السياسية للمساهمة في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى اجتثاث الجريمة المنظمة الدولية.

٢٤ - **السيدة تومار** (الهند): رحبت بالتدابير المتخذة لإعادة تنظيم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقالت إن عمل فرع المكتب لمنع الإرهاب مهم للغاية، ويجب العمل بسرعة على رصد المزيد من موارد الميزانية لدعم قدرة هذا الفرع. ولا يمكن تبرير الإرهاب بأي سبب كان، وتواصل حكومتها دعم جميع الجهود المبذولة لمكافحته. ويجب أن تكون هذه الجهود شاملة ومستمرة، وأن تضم البلدان التي ترعى الإرهاب أو تدعمه أو تتيح للإرهابيين المأوى الآمن. وتشمل التدابير التي تتخذها حكومتها لمنع الإرهاب ومكافحته ترتيبات ثنائية وإقليمية، وإن كان الإرهاب يعد ظاهرة عالمية تحتاج إلى التعامل معها على الصعيد العالمي. ولا بد من الرصد الدقيق للصلة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتجارة المخدرات غير المشروعة وغسل الأموال والنقل غير المشروع للأسلحة؛ ولهذا السبب، فإنها ترحب بالبرنامج العالمي لمكافحة الإرهاب الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وبالنظر إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي، فإنها ترحب أيضا ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، التي صدقت عليها الهند بالفعل، والاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. إن الاتفاقات الثنائية التي تبرمها الهند لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة يدعمها تشريع محلي وطيد، ومن ذلك قانون عام ٢٠٠٢ الخاص بغسل الأموال.

٢٥ - وفيما يتصل بالمخدرات، فإن الهند ملتزمة تماما بالإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين، وقد اتخذت خطوات مهمة لتحقيق الأهداف المحددة في الإعلان. ومع ذلك فإن الجهود الوطنية لا يمكنها أن تتعامل بشكل شامل مع مشكلة المخدرات: فالتعاون الدولي، بما في ذلك المعاهدات التي تشمل التسليم، والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في مجال إنفاذ القوانين أمور لا بد منها إذا أريد القضاء على الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والإرهاب.

٢٦ - **السيد بوبكوف** (بيلاروس): قال إن وفده شديد القلق لازدياد الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الأمر الذي يدعو إلى عمل عاجل من جانب المجتمع الدولي، ومزيد من التعاون التقني المكثف فيما بين الدول. ومما له أهميته البالغة أيضا الاعتراف العالمي بمعايير الأمم المتحدة ذات الصلة. وقد عمدت بيلاروس، من جانبها، إلى إيداع وثائق تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية واثنين من بروتوكولاتها. وبيلاروس ليست معرضة باطراد للهجرة غير المشروعة والاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء، فقط، بل إنها أيضا بلد عبور للمخدرات، بما في ذلك كميات ضخمة من الهيروين تهرّب إلى بلدان أوروبا الغربية. وفي مجال منع الجريمة، تقوم وكالات إنفاذ القوانين بتنفيذ التدابير المناسبة، ويجري الآن إرساء الأساس القانوني المطلوب على الصعيد الوطني. ومع ذلك فالمطلوب مزيد من التعاون على الصعيد الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي والدولي. وقد أدت الزيادة الكبيرة في التعاطي المحلي للمخدرات أيضا إلى ازدياد تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أن هناك زيادة في استعمال المؤثرات العقلية التي أساسها الأمفيتامين. ويجري الآن تنفيذ برنامج حكومي يحوي تدابير شاملة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

٢٧ - **السيد فيكساي** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إنه بعد انقضاء خمسة أعوام على اعتماد الإعلان

السياسي والإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات، تحقق بعض النتائج المرضية. على أن الشاغل الأساسي ما زال هو خفض الطلب على المخدرات، بسبب الصعوبات في تنفيذ خطة العمل ذات الصلة، التي تعزى إلى عدم كفاية المساعدة التقنية، وبالذات إلى القيود المالية. وقد أصبح توفير المزيد من المساعدة التقنية والمالية وبذل جميع الدول جهودا متضافرة أمرا بالغ الأهمية في ظل عولمة تجارة المخدرات غير المشروعة.

٢٨ - وفيما يتصل بمتابعة خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة والتنمية البديلة، فإن بلده، باتباعه النهج المتوازن في مكافحة المخدرات، يكون في طريقه إلى القضاء على زراعة الخشخاش بحلول عام ٢٠٠٦. وقد اتخذت اللجنة الوطنية للإشراف على مكافحة المخدرات عددا من الخطوات لخفض الطلب والحد من زراعة الخشخاش، وقامت بإنفاذ القوانين واللوائح ضد المتاجرين بالمخدرات، وهو ما تؤكده إشارة المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى الإنجازات الممتازة في المثلث الذهبي، واعتراف الأمين العام بأن زراعة الخشخاش قد تراجعت بنسبة الخُمس تقريبا في العام الماضي. ويتضح من الدراسة الاستقصائية الوطنية لعام ٢٠٠٣ عن الأفيون أن المساحة المخصصة لزراعة الخشخاش قد قُلّصت إلى النصف وأن الهدف المحدد لعام ٢٠٠٥ قابل للتحقيق، وذلك كله بفضل التزام الحكومة الراسخ بوضع حد لزراعة الأفيون والخشخاش وللإدمان، ولكن بشرط الحصول على المساعدة التقنية والمالية اللازمة.

٢٩ - ورغم هذا النجاح، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا تزال بلد عبور، وخصوصا للمنشطات الأمفيتامينية التي يتزايد تعاطيها. ويجري الآن وضع برنامج لخفض الطلب على المخدرات يركز على التربية الوقائية والعلاج وإعادة التأهيل، وعلى إنفاذ القوانين، وذلك لمعالجة مشكلة زيادة إدمان الميثامفيتامين بين الشباب، الذي انتشر من المناطق الحضرية إلى المقاطعات التي تعتبر المناطق التقليدية لإنتاج واستهلاك الأفيون. وهناك عمل كثير ما زال مطلوبا فيما يتصل بوضع إطار قانوني لمكافحة المخدرات. ويقوم البلد الآن بتحسين تشريعاته حتى يقترب أكثر من الوفاء بمتطلبات الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. غير أن هذه العملية تعطلت بسبب تراكم القوانين واللوائح المطلوبة بصفة عاجلة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمنتظر أن تصدرها الجمعية الوطنية.

٣٠ - **السيد أحمد ميمون** (باكستان): قال إنه مع التسليم بالمسؤولية الأساسية للدولة عن منع الجريمة ومكافحتها، فإن استفادة الجريمة المنظمة من التقدم في تكنولوجيا الاتصالات وتراخي الرقابة الحدودية تجعل من الصعب بشكل مطرد على الدول التعامل مع هذا النشاط الذي يقع خارج حدودها، ومع ذلك يعود عليها بعواقب وخيمة. وللأمم المتحدة في هذا المضمار دور مركزي تقوم به. وما زال الانضمام العالمي إلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها الثلاثة والاتفاقيات الثلاث ذات الصلة بمكافحة المخدرات، والتنفيذ الأمين لذلك كله، أمرا لا غنى عنه للتغلب على الخطر المزدوج المتمثل في المخدرات والجريمة.

٣١ - ويرحب وفده بمجموعة أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للتصدي لغسل الأموال والفساد والاتجار بالبشر، كما يثني على فرع منع الإرهاب التابع للمكتب، الذي يقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء من أجل التصديق على الـ ١٢ صكا دوليا ذات الصلة، وإن كان لا يرصد تنفيذها، فهذه المهمة محصورة في لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، ومن هنا فلن يكون مجديا

محاولة الإكثار من أنشطة مكافحة الإرهاب في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

٣٢ - إن معالجة العقبات التي تحول دون عمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشكل مستقل، والتي نجمت عن التبرعات المخصصة لمشاريع معينة التي يقدمها المانحون الرئيسيون، وتمكين المكتب من الاضطلاع بمهامه يتطلبان زيادة حصة المكتب من الميزانية العادية، وحث المانحين على زيادة تبرعاتهم للصناديق المخصصة لأغراض عامة، بدلا من توجيه عمليات المكتب بحيث تخدم أولوياتهم أو اعتباراتهم السياسية. ويضاف إلى ذلك أنه لما كانت مكافحة غسل الأموال والاقتصاد الإجرامي تعد جزءا رئيسيا من استراتيجيات مكافحة الجريمة المنظمة، فإنه يجب التفكير في استحسان وضع صك مستقل لمكافحة غسل الأموال يجري التفاوض بشأنه تحت إشراف الأمم المتحدة، ويركز على الامتيازات الممنوحة للمال غير المشروع في صورة ولايات قضائية خارج الحدود الوطنية وسرية الحسابات المصرفية، وهي امتيازات تعطل عمليات التحقيق والمصادرة.

٣٣ - ورحب بالانتهاء من مشروع اتفاقية مكافحة الفساد، التي تعتبر أول صك من نوعه ينص على إعادة الأصول المتأتية من الفساد إلى بلدان المنشأ، مع التركيز بقدر متساو على جانبي المنع وإنفاذ القوانين في مكافحة الفساد. وقال إن حكومته أنشأت مكتب محاسبة وطنيا، وقللت من الفساد، واستعادت ٣ بلايين دولار.

٣٤ - إن العزيمة السياسية على الصعيد الوطني والجهود الدولية الجماعية ستستفيدان أكثر من الإنجازات الواسعة التي تحققت بالفعل في مكافحة المخدرات. وقد ظلت باكستان لأعوام عديدة من البلدان التي تنعدم فيها زراعة الخشخاش، بفضل مزجها بين إنفاذ القوانين ومبادرات التنمية البديلة، فبرهنت بذلك على أن الإرادة السياسية، مع وجود سياسات سليمة وأجهزة مناسبة للتنفيذ، شرط مسبق للنجاح. ولما كانت باكستان من الناحية الجغرافية تعتبر نقطة نموذجية لتهريب الأفيون، فإنها زادت من قدرتها في مجال إنفاذ القوانين، وصادرت ١٠٠ ٠٠٠ كغم من المخدرات غير المشروعة في عام ٢٠٠٢، و ٣٣ ٠٠٠ كغم في الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٠٣، وهذا برهان واضح على خطر المخدرات الذي تتعرض له. على أن الأنماط والاتجاهات الجديدة تستدعي العمل في الوقت المناسب، ولا بد من إيلاء اهتمام خاص للتيار المتصاعد فيما يتصل بالإنتاج والاستعمال غير المشروعين للعقاقير المخدرة التركيبية وسلائفها والاتجار غير المشروع بها، وذلك في الوقت الذي تتعرقل فيه استراتيجيات خفض الطلب بسبب السياسات المتهاونة في بعض المناطق.

٣٥ - إن حجر الزاوية في مكافحة المخدرات يجب أن يتمثل في وضع استراتيجية وطنية ودولية مستمرة ومتشعبة، وهذا يتطلب معالجة الأخطار المتصلة بها، كالإرهاب، وغسل الأموال، والجريمة العنيفة. ولهذا الغرض، تظل باكستان ملتزمة بإنشاء علاقات تشاركية دولية فعالة.

٣٦ - **السيد ستامات** (رومانيا): قال إن الاتجار بالمخدرات والبشر لا يضر فقط بحياة الكثيرين، بل إن صلاته بالإرهاب وغيره من الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود تجعله أيضا يشكل خطرا على الأمن والاستقرار الوطنيين والإقليميين. ولا تتسنى معالجة الاتجار بالمخدرات إلا من خلال العمل المنسق على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. لقد شدد البيان الصادر عن الرئاسة الإيطالية لمجلس الاتحاد الأوروبي على وجوب تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتمويل اللازم، لتمكينه من الاحتفاظ بدوره المحوري في التنسيق العالمي لأنشطة مكافحة المخدرات. وفي ضوء الخطر المحتمل للاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها في بلدان وسط وشرق أوروبا التي تمر

بمرحلة انتقالية، سنّت رومانيا عدة قوانين وأنشأت عدة مؤسسات لمنع انتشارها واحتوائها.

٣٧ - وعلى أساس الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وبمساعدة سخية من الاتحاد الأوروبي، قامت الحكومة مؤخرا، تحت إشراف وزارة الإدارة والشؤون الداخلية، بإنشاء الوكالة الوطنية لمكافحة المخدرات، وهي هيئة متخصصة تتولى تنسيق أنشطة الوكالات الرسمية لمكافحة المخدرات ورصد التعاون مع المؤسسات المثيلة في الخارج. والأولوية الأولى للاستراتيجية هي خفض الطلب عن طريق منع الفساد، وكذلك عن طريق تقديم المساعدة الطبية والنفسية للضحايا، وإعادة تأهيلهم وإدماجهم اجتماعيا. والهدف الثاني هو خفض العرض بنسبة ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥، عن طريق تشديد إنفاذ القوانين وتعزيز التعاون الدولي.

٣٨ - وتقوم الحكومة الآن بتدريب أفراد شرطة مكافحة المخدرات، وأنشأت شبكة واسعة من المراكز المحلية لمنع تعاطي المخدرات وتقديم المشورة إلى الضحايا. وقد برز المجتمع المدني أيضا باعتباره من الجهات الفاعلة الأساسية في التوعية بالتداعيات المهلكة لإساءة الشباب استعمال المخدرات. وقد عمل البرلمان بسرعة على توحيد قوانين المخدرات، بالتصديق على كل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة المخدرات، وتشديد العقوبات في جرائم المخدرات، كما أُدرجت مؤسسات قانونية جديدة في التشريع الروماني للقضاء على شبكات التجارة.

٣٩ - إن الحكومة تدرك أن جهودها لاحتواء الاتجار بالبشر لن تثمر ما لم يرصد المجتمع الدولي موارد مادية وبشرية ومالية لتنفيذ السياسات المتكاملة، وتعزيز النهج المشتركة مع الشركاء الإقليميين. إن المسؤولية عن هذا الشكل الجديد من الرق تقع على جميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد. والعقاب الشديد واجب لمن أوجدوا الضحايا ومَن استفادوا من معاناتهم وإذلالهم؛ والحكومات التي تقصر في ذلك تعتبر شريكة في هذه الجريمة النكراء. ولهذا السبب، اتخذت رومانيا دورا استباقيا من الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء، بأن وضعت مشاريع مشتركة مع جيرانها.

٤٠ - ومع تشديد إنفاذ القوانين، زادت في العام الماضي الاعتقالات والمحاكمات المتصلة بالاتجار بالبشر، مع تركيز خاص على التعاون الإقليمي من خلال المركز الإقليمي لمكافحة الجريمة العابرة للحدود الكائن في بوخارست، وعلى التعاون الثنائي في وضع تدابير مشتركة. ونظمت حلقات دراسية تدريبية في أنحاء البلد، وجرى تدريب المفتشين والموجهين والمدرسين في مجال العلوم الاجتماعية والتربية، في إطار برنامج للتعاون مشترك بين وزارة التعليم والبحث والمنظمة الدولية للهجرة. ونظمت في المدارس حملات للتوعية بالاتجار، وأصبحت دراسة هذه الظاهرة إجبارية في كليات اللاهوت، وقامت الكنيسة الأرثوذكسية في رومانيا بتعميم معلومات عنها من خلال المجتمعات المحلية.

٤١ - وستُنشأ قريبا مآو لضحايا الاتجار، كما سينشر كتيب قريبا بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيكون التركيز في عام ٢٠٠٤ على الفساد في وكالات إنفاذ القوانين، مع تشديد ملاحقة المتاجرين ومصادرة الأصول التي ستستخدم لمصلحة ضحايا الاتجار. وسيستمر كذلك تنفيذ برامج مشتركة لتدريب أفراد الشرطة والمحققين، بهدف الارتقاء بالتحقيقات والمحاكمات، وستتخذ تدابير للمنع ولإدماج الضحايا اجتماعيا. كذلك سينشأ خط ساخن مجاني لتقديم المشورة والمساعدة إلى الضحايا المحتملين أو الفعليين.

٤٢ - **السيدة فام تي كيم أنه** (فييت نام): قالت إن تقارير الأمين العام ذات الصلة تعطي صورة واضحة للتطور

الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في العام الماضي، كما تعطي نظرة عامة على التقدم عالميا في تنفيذ الإعلان السياسي. ويثني وفدها أيضا على المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لعرضه وتقريره الزاخرين بالمعلومات.

٤٣ - ورحبت ببدء نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والاختتام الناجح للمفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية مكافحة الفساد، وهو ما يبرهن على تصميم المجتمع الدولي على مكافحة هذه الجرائم، وما يشير إلى إطار جديد للتعاون الدولي. على أن من المزعج أنه مع تغير نطاق الجرائم التقليدية، ظهرت أشكال جديدة من السلوك الإجرامي، مثل الاتجار بالبشر، وهذا بلاء يستدعي تعاونا مكثفا إقليميا ودوليا. وقالت إن بلدها يحصل، في هذا الشأن، على مساعدة تقنية من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات، والجريمة، ومنها مشروع لتعزيز الآليات القائمة المختصة بمكافحة هذا الاتجار، بزيادة القدرات في مجال التحقيق والمحاكمة، وإنشاء شبكات تربط القائمين على إنفاذ القوانين بالسلطة القضائية، وتدريب الموظفين.

٤٤ - إن مشكلة المخدرات، التي تمثل تحديا كبيرا للبشرية، تقوض أيضا الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاهة. ومن هنا فإن الخفض الواسع لزراعة الأفيون والكوكة في بلدان آسيا والأنديز يدل على عزم بلدان العالم، ومنها بلدها، على تنفيذ خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة والتنمية البديلة. وبعد أن قللت فييت نام بقدر هائل من الزراعات غير المشروعة إلى مستويات بالغة الانخفاض بحلول عام ٢٠٠٢، واصلت تحقيق تقدم صوب القضاء عليها، بالتزامن مع برامج اجتماعية واقتصادية لمساعدة السكان على تحسين مستوياتهم المعيشية، فتمتنع بذلك عودتهم إلى الزراعة غير المشروعة.

٤٥ - وقد كثف البلد أيضا من تعاونه الدولي: ففي مطلع عام ٢٠٠٣، استقبل بعثة من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات؛ وقُدّم مشروع اتفاق مبرم مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للحد من الاتجار بالمخدرات إلى الحكومة لإقراره؛ واستضاف البلد، في أيلول/سبتمبر، المؤتمر دون الإقليمي السنوي للوزراء بشأن التعاون في مكافحة المخدرات. وإذا كان خفض العرض مهما للغاية، فإن خفض الطلب يقوم بدور مماثل، ويتطلب جهودا وطنية طويلة الأجل لتغيير المواقف والأنماط السلوكية، من خلال تدابير متكاملة وحازمة وتعاون دولي جاد.

٤٦ - **السيد سولورسانو أرسيه** (نيكاراغوا): قال إن الفساد يقوض أسس الديمقراطية ويعد انتهاكا للحق في التنمية الاجتماعية. وتسعى نيكاراغوا إلى معاقبة المتورطين في الفساد، واستعادة أموال الدولة التي حُوّل مسارها، مع التعاون في الوقت ذاته مع سائر بلدان المنطقة في مكافحتها لهذه الآفة. وعلى المجتمع الدولي أن يجعل من تدابير مكافحة الإرهاب والفساد أولوية دائمة. ولذلك يرحب وفده باختتام المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية مكافحة الفساد، التي ستكون بمثابة نقطة مرجعية مهمة للتعاون الدولي في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، ومكافحة غسل الأموال، واسترداد الأصول.

٤٧ - وتواصل حكومته سياستها في عدم التسامح مع الفساد. وهي ترى أن حماية حقوق الإنسان تشمل إعادة الأصول التي حرّف الفساد مسارها إلى شعبها، كما ترى أن عودة الأخلاق إلى مجتمع نيكاراغوا ستكفل سيطرة الأجيال القادمة على اتجاهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ولا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية بغير الأخلاق والشفافية،

ومن الضروري غرس الإحساس بالشرف في نفوس شباب البلد.

٤٨ - وعن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، قال إن هذا النشاط ينال من قدرة بلد صغير مثل نيكاراغوا على التصدي للمجموعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، التي تملك قدرا كبيرا من النفوذ الاقتصادي والوسائل المتقدمة. ولأن أمريكا الوسطى تقع بين كبار منتجي ومتعاطي المخدرات غير المشروعة، فإن المتاجرين يسعون إلى تحويلها إلى منطقة استراتيجية للعبور وتخزين بضاعتهم. وقد ردّت نيكاراغوا على هذا بأن وضعت خطة عمل وطنية، وستواصل نضالها من أجل بلوغ الهدف المتمثل في تخليص العالم من المخدرات.

٤٩ - **السيدة تاراسينا – سيكيرا** (غواتيمالا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به بيرو باسم مجموعة ريو. ولما كانت غواتيمالا بلد عبور لتجارة المخدرات، فقد رأت ديمقراطيتها الغضة مقوضة وقدرتها على بلوغ أهدافها الإنمائية مضرورة. ولذلك صدقت على عدد من المعاهدات الدولية في هذا المجال، علاوة على سنّ قوانين محلية.

٥٠ - وقد حققت غواتيمالا تقدما في مكافحة غسل الأموال، واستوفت ٢٢ معيارا من المعايير الـ ٢٥ التي حددتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وعند الوفاء بالمعايير الثلاثة المتبقية التي دخلت الآن المرحلة النهائية للتنفيذ، فإن غواتيمالا سترفع من قائمة البلدان غير المتعاونة. والكونغرس الآن بسبيله إلى سنّ قانون للامتثال للاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٣، أصبحت غواتيمالا عضوا رسميا في مجموعة إيغمونت لوحدات المخابرات المالية، وهذه خطوة مهمة إلى الأمام في التعاون الدولي. وتعمل غواتيمالا أيضا على تعزيز التنسيق فيما بين شرطتها المدنية الوطنية ومكتب المدعي العام والسلطة القضائية. وقد أفضت هذه الجهود إلى تحقيقات انتهت باعتقال زهاء ١٠٠ من المشتبه في اتجارهم بالمخدرات، ومصادرة كميات كبيرة من الكوكايين والأموال غير المشروعة.

٥١ - ورغم هذا النجاح، تشعر حكومتها بالقلق إزاء ازدياد العنف والنفوذ الاقتصادي للمتاجرين بالمخدرات، وصلاتهم بالجريمة المنظمة الدولية. وهي مصممة على مكافحة تعاطي وإنتاج وتخزين المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها، خلقا لعالم أفضل.

٥٢ - **السيد سارانغا** (موزامبيق): قال إن وفده يوافق على البيان الذي أدلت به زامبيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن التعامل مع التحدي الذي تمثله العلاقة المطردة التعقيد بين المخدرات والجريمة يتطلب تنفيذ تدابير وسياسات جديدة وشاملة في أنحاء العالم. وقد برهنت حكومته على التزامها بالتصدي لهذا التحدي بأن انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وبروتوكولاتها. كما اشتركت بنشاط في المفاوضات المتعلقة بمشروع اتفاقية مكافحة الفساد، التي تمثل معلما في الجهود المبذولة لبناء ردّ عالمي على الجريمة المنظمة الدولية والفساد.

٥٣ - إن الإرادة السياسية المبداة على الصعيد الدولي تترجم إلى تدابير محلية لمكافحة الفساد ودعم التعاون الإقليمي ضد الجريمة المنظمة. وقد أوصى اجتماع عقد مؤخرا لرؤساء الشرطة في منطقة الجنوب الأفريقي بأن تعزز دول المنطقة من تعاونها، وحثها على المواءمة بين أساليب العمل في مكافحة الجريمة العابرة للحدود.

٥٤ - **المطران ميغليوري** (مراقب الكرسي الرسولي): قال إن وفده يلاحظ بقلق بالغ الصلات بين تجارة المخدرات غير المشروعة وغيرها من المآسي الإنسانية، كالاتجار بالبشر، وتكاثر الأسلحة الصغيرة، والجريمة المنظمة، والإرهاب. وتعتبر البلدان والشعوب النامية الموبوءة بالفقر شديدة

الضعف إزاء الآثار التدريجية لتجارة المخدرات، باعتبارها نقاطا سهلة للتجارة أو مزارعين للمحاصيل الأصلية ذوي ثمن رخيص. ولذلك يرحب وفده بالمشاريع الإنمائية التي تتيح للمزارعين بدائل صالحة للبقاء تغنيهم عن زراعة المخدرات. إن مشكلة زراعة المخدرات والاتجار بها ليست مقطوعة الصلة بمسائل التنمية البشرية المستدامة كما هي متصورة في الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٥ - إن الاتجاه التصاعدي المثير للقلق في إنتاج وتعاطي العقاقير المخدرة التركيبية والمنشطات الأمفيتامينية، وخصوصا بين الشباب، يجب أن يُعكس، ولا سيما أن آثارها الصحية الدائمة، ومنها إتلاف وظيفة المخ، ليست مفهومة تماما. ويتفق وفده أيضا مع المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أهمية تدابير خفض الطلب التي تتبع نهجا متوازنا ومتكاملا.

٥٦ - إن الأسرة تقوم بدور أساسي في منع إساءة استعمال المخدرات، وتؤدي آثار إساءة الاستعمال هذه على كيان الأسرة إلى إضعاف النسيج الاجتماعي، وقد تصيب المجتمع بالاضطراب. فالأسرة هي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الطفل العادات والسلوكيات، ويسهم انخراط الوالدين في الأنشطة اليومية للأطفال في وجود سلوك اجتماعي سليم. وقد ثبت أن مجرد مشاركة الوالدين لأطفالهما في تناول وجبة بانتظام له أثر في الحد من احتمال الدخول في تجربة تعاطي المخدرات. وفي إطار التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠٠٤، يحث وفده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على العمل بشكل وثيق مع شعبة السياسات الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عملا على تبادل الخبرة والنتائج الذي يمكن أن يعزز الدور المحوري للأسرة في الوقاية من المخدرات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.